الأمم المتحدة S/PV.6474

مجلس الأمن

السنة السادسة والستون

مؤقت

الجلسة **٦٤٧٤**

الأربعاء ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد باربالِيتش	(البوسنة والهرسك)
	الاتحاد الروسي	السيد دلغوف
	ألمانيا	السيد بيرغر
	البرازيل	السيدة فيوتي
	البرتغال	السيد مورايس كابرال
	جنوب أفريقيا	السيد ماشاباني
	الصين	السيد لي باودونغ
	غابون	السيد مونغارا موسوتسي
	فرنسا	السيد أرو
	كولومبيا	السيد أوسوريو
	لبنان	السيد عساف
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد بارهام
	نيجيريا	السيدة أوغوو
	الهند	السيد هارديب سينغ بوري
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة رايس

جدول الأعمال

تقارير الأمين العام عن السودان

تقرير الأمين العام عن السودان (S/2010/681)

تقرير الأمين العام عن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (S/2011/22)

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

تقارير الأمين العام عن السودان

تقرير الأمين العام عن السودان (S/2010/681)

تقرير الأمين العام عن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (S/2011/22)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد إبراهيم غمباري، الممثل الخاص المشترك للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، والذي يشترك في جلسة اليوم عبر التداول بالفيديو من الفاشر؛ والسيد أتول كهاري، الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2010/681، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن السودان؛ والوثيقة S/2011/22، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور.

وأعطي الكلمة الآن للسيد كهاري.

السيد كهاري (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بالإشارة إلى العملية السياسية المتعلقة بدارفور. فعلى الرغم من حوادث العنف التي وقعت في دارفور في الشهور الأخيرة، فقد أُحرز بعض التقدم في المفاوضات الجارية في الدوحة.

ففي تشرين الثاني/نوفمبر، اختتمت لجان التفاوض المشتركة من حركة التحرير والعدالة والحكومة عملها في المجالات الواسعة المتعلقة بتقاسم السلطة والعدالة والمصالحة والتعويض وعودة اللاجئين والمشردين داخليا وإعادة توطينهم والترتيبات الأمنية. وأظهر هذا العمل وجود مجالات كبيرة يتفق الطرفان عليها. غير أنه لا تزال هناك نقاط خلافية هامة، لا سيما فيما يتعلق بصلاحيات سلطة إقليمية لتنفيذ اتفاق السلام في دارفور واستحداث منصب نائب للرئيس لشؤون دارفور. وقدم فريق الوساطة سلسلة من المقترحات لمعالجة هذه المسائل وهم يخططون حاليا للعمل طيلة شهر شباط/فبراير مع جميع الأطراف في الدوحة لتحقيق توافق في الآراء بشأن شروط السلام.

وكان من بين التطورات الإيجابية أيضا القرار الذي اتخذته حركة العدل والمساواة في ١٦ كانون الأول/ديسمبر بالعودة إلى الدوحة واستئناف المفاوضات بشأن اتفاق لوقف إطلاق النار مع الحكومة. وشدد فريق الوساطة على أن الأساس لأي اتفاق سلام شامل وجامع لا يزال هو وقف الأعمال القتالية في الميدان. وفي هذا الصدد، ما فتئ فريق الوساطة يحث جميع أطراف الصراع على وقف القتال والمشاركة في محادثات الدوحة. وبينما لم ينضم فصيل عبد الواحد إلى المحادثات بعد، فإنه يواصل المشاورات مع حركته بشأن إمكانية الذهاب إلى الدوحة. وقد أشار مؤخرا إلى أنه ربما يرسل وفدا في المستقبل القريب.

وفي ٦ تشرين الثاني/نوفمبر، وافق المنتدى التشاوري للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة على بدء التخطيط لعملية سياسية بشأن دارفور، تعقد داخل دارفور. وسترتكز العملية السياسية في دارفور على نتائج عملية الدوحة وستعمل على حشد التأييد في أوساط المجتمعات المحلية في دارفور للمبادئ الرئيسية الناشئة عن مفاوضات الدوحة. وجرى الاتفاق على أن تكون العملية السياسية في دارفور تحت قيادة العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور وفريق

الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ، بدعم من أصحاب المصلحة المعنيين.

سترتهن مصداقية العملية السياسية في دارفور بالخطوات التي يجب على حكومة السودان اتخاذها لتهيئة بيئة مواتية وملائمة. وتشمل الجوانب الرئيسية لتهيئة البيئة المواتية حماية الحقوق المدنية والسياسية للمشاركين في جو يمكنهم فيه عرض وجهات نظرهم بدون خوف من العقاب، وحرية التعبير والتجمع لإتاحة المجال لإجراء مشاورات مفتوحة؛ وحرية التنقل للمشاركين والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور؛ والمشاركة النسبية والعادلة فيما بين المصالح الدارفورية.

في اجتماع عقد في ١٦ كانون الأول/ديسمبر مع إبراهيم غمباري الممثل الخاص المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة المعني بدارفور، والرئيس ثابو مبيكي رئيس فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ، والمستشار الرئاسي لحكومة السودان السيد غازي صلاح الدين، تم الاتفاق على إنشاء فرقة عمل مختلطة مشتركة بين العملية المختلطة وحكومة السودان. وسترصد فرقة العمل الظروف الملائمة لتهيئة البيئة المواتية، ويجب إنشاؤها كشرط مسبق للعملية السياسية في دارفور، لكي تضع طرائق تنفيذ تلك العملية عندما تبدأ. ونوقشت مرة أخرى أهمية تهيئة بيئة مواتية في ١٢ كانون الثاني/يناير في لقاء مع الممثل الخاص المشترك غمباري، والمستشار صلاح الدين ومبعوث الولايات المتحدة الخاص سكوت غريشن.

نحن نفهم أن مختلف أصحاب المصلحة في عملية السلام في دارفور قد أعربوا عن آراء متباينة بشأن توقيت العملية السياسية في دارفور ومحتواها، فضلا عن علاقتها المحتملة بمحادثات الدوحة. ويستعرض الأمين العام حاليا هذه المسائل بغية وضع رؤية واضحة للمضي قدما.

كما يمثل الاهتمام والتماسك الدوليين غير المسبوقين بشأن الاستفتاء التاريخي في السودان فرصة لتجديد التركيز على دارفور. إن الحالة في دارفور، باعتبارها جزءا من مجموعة أوسع نطاقا من ديناميات المركز والمحيط التي تؤثر على السكان في جميع أنحاء البلد، ينبغي أن ينظر فيها في الإطار الوطني للسودان والتحديات الكثيرة التي تواجه البلد ككل.

أنتقل الآن إلى تقرير الأمين العام عن السودان (S/2010/681) والاستفتاء الجاري في جنوب السودان. ومنذ أن قدمت آخر إحاطة إعلامية إلى مجلس الأمن في ١٨ كانون الثاني/يناير (انظر S/PV.6468)، تم فرز جميع الأصوات في استفتاء جنوب السودان، ويجري التحقق من صحتها والموافقة عليها. ومن المقرر أن تعلن النتائج الأولية في ٢ شباط/فبراير. وما لم تُقدم أي طعون قانونية، سيتم الإعلان عن النتائج النهائية في ٧ شباط/فبراير، وفي حالة وجود طعون، ستُعلن بعد ذلك بأسبوع في ١٤ شباط/فبراير. وتدل المؤشرات المبكرة للنتائج من مفوضية استفتاء جنوب السودان على التصويت بأغلبية ساحقة لصالح الانفصال.

كما يعلم المجلس، لم يجر الاستفتاء في أبيي انتظارا لنتائج المفاوضات بشأن مركز المنطقة المتنازع عليها بين طرفي اتفاق السلام الشامل. ويسعدني أن أبلغ بأنه منذ أن تم تقديم آخر إحاطة إعلامية إلى المجلس، لم ترد تقارير عن وقوع أي حوادث عنف كبيرة في أبيي. إن الاتفاقات التي توصل إليها قادة المجتمعات المحلية في ١٣ كانون الثاني/يناير والتي أبرمت بين وزيري الداخلية في حكومة السودان وحكومة جنوب السودان في ١٧ كانون الثاني/يناير، المتعلقة بالهجرة والأمن في المنطقة، ما زالت قائمة ويجري تنفيذها تدريجيا.

ومن المتوقع استكمال النشر المتفق عليه لكتيبتين إضافيتين من الوحدات المتكاملة المشتركة لتوفير الأمن في المنطقة بحلول يوم غد الموافق ٢٧ كانون الثاني/يناير. ومع ذلك، ونظرا لأنه من المقرر استئناف الهجرات الموسمية قريبا، فإن التوترات في الميدان بين قبيلتي المسيرية ودينكا نغوك لا تزال شديدة. وتواصل بعثة الأمم المتحدة في السودان جهودها للحيلولة دون العودة إلى العنف من خلال نشر الدوريات وزيادة قوامها، ولكن في غياب تسوية دائمة لمركز أبيي، لا يزال استئناف العنف يمثل تهديدا دائما. وفي هذا الصدد، نشعر بالتشجيع لأنه من المقرر أن يجتمع الرئيس البشير والنائب الأول للرئيس مرة أخرى يوم غد، الموافق ٢٧ كانون الثاني/يناير، لاستئناف المناقشات بشأن أبيي، وبدعم فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ الذي يقوده الرئيس مبيكي.

كما ضاعفت بعثة الأمم المتحدة والفريق القطري للأمم المتحدة جهودهما للحوار مع السلطات في أبيي وجنوب كردفان لضمان سلامة ورفاه العائدين الجنوبيين الذين علقوا في أعمال العنف في الأسابيع الماضية. وفي ٢٢ كانون الثاني/يناير، استؤنفت حركة القوافل في منطقة أبيي وحولها بحماية من السلطات المحلية، ولم يبلغ عن أي حوادث عنف.

وتتطلب التحديات الكثيرة التي تواجه تحقيق الاستقرار في الشمال والجنوب التزاما من السلطات بكفالة المشاركة السياسية الشاملة للجميع. وفي هذا السياق، لا تزال حكومة جنوب السودان تحرز التقدم بشأن خارطة الطريق لديها من أجل التوصل إلى تسوية سياسية، والتواصل مع الأحزاب والقوى السياسية الأخرى، بما فيها الأحزاب والقوى التي تمردت على الحركة الشعبية لتحرير السودان بعد انتخابات نيسان/أبريل. وفي ٢٢ كانون الثاني/يناير، أعلن نائب الرئيس سالفا كير عن تشكيل لجنة لاستعراض الدستور، حسبما طُلب خلال مؤتمر جميع الأحزاب الذي انعقد في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠.

ولئن كان اجتماع الرئيس البشير مع الحزب الوطني الاتحادي، أكبر أحزاب المعارضة في الشمال، في ٢٢ كانون الثاني/يناير، لمناقشة الترتيبات السياسية في المستقبل خطوة في الاتجاه الصحيح، فإننا نشعر بالقلق إزاء التقارير الواردة من الخرطوم عن القبض على زعماء من المعارضة وناشطين آخرين. وآمل أن تستمر حكومة السودان في السير على طريق التحول الديمقراطي بروح اتفاق السلام الشامل.

وما تزال عمليات المشورة الشعبية الجارية في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق تحرز تقدما مطردا وإن كان بطيئا. ومن الأهمية بمكان المضي قدما بهذه العمليات التي أقرها اتفاق السلام الشامل بطريقة شفافة ومعالجة المسائل السياسية والأمنية المعقدة، فضلا عن المظالم الشعبية، في هاتين الولايتين. لقد بدأت جلسات الاستماع العامة في ولاية النيل الأزرق في ١٤ كانون الثاني/يناير وهي تستمر في مناخ إيجابي نسبيا. وقد تم الإعلان عن جدول زمني جديد للانتخابات في ولاية جنوب كردفان، حيث من المقرر أن يبدأ التسجيل في ٢٤ كانون الثاني/يناير. ومن المؤمل أن تكتمل العمليتان قبل نهاية الفترة الانتقالية لاتفاق السلام الشامل. وستستمر بعثة الأمم المتحدة في رصد التقدم المحرز وتقديم المساعدة عند الاقتضاء.

ومع أن الاستفتاء قد مر بدون حوادث تذكر، فيجب على الطرفين تركيز جهودهما على الانتهاء من المفاوضات بشأن ترتيبات ما بعد اتفاق السلام الشامل. وهما يواصلان اجتماعاتهما على جميع المستويات ويلتزمان باستئناف عملية التفاوض في أوائل الشهر القادم. ونحن واثقون من أن الطرفين، من خلال جهود وساطة الرئيس مبيكي، سيحرزان تقدما سريعا في الفترة المقبلة. ونعتقد أيضا

أن الاستقرار في الشمال وفي الجنوب سيعزز كل منهما الآخر، ونتوقع من المجتمع الدولي الاعتراف بشجاعة وتضحية كلا القيادتين ونحن ندخل في الأيام الأخيرة من الفترة الانتقالية لاتفاقية السلام الشامل.

من أجل دعم الجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة في السودان والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور والمضي قدما بالأولويات الرئيسية للأمم المتحدة، سيحضر الأمين العام مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا يومي ٣٠ و ٣١ كانون الثاني/يناير، حيث سيشارك إلى جانب رئيس الاتحاد الأفريقي جان بينغ في اجتماع رفيع المستوى بشأن الدعم الإقليمي والدولي للسودان. ونتوقع أن تكون هذه فرصة للاستفادة من الاهتمام الدولي وحسن النية غير المسبوقين تجاه السودان، ومساعدة الطرفين على التصدي للتحديات الكثيرة التي تواجه البلد اليوم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية) أشكر السفير كهاري على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد غمباري.

السيد غمباري (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعرب عن تقديري لإتاحة هذه الفرصة لي لإطلاع مجلس الأمن على آخر التطورات في دارفور. كما أغتنم هذه الفرصة لأرحب بالأعضاء الجدد في مجلس الأمن – ألمانيا والبرتغال وجنوب أفريقيا وكولومبيا والهند – وأتعهد بأن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور ستقدم لهم القدر نفسه من التعاون الذي نقدمه لسائر أعضاء المجلس.

كما أبرز وكيل الأمين العام لو روا خلال إحاطته الإعلامية إلى المجلس في ٦ كانون الثاني/يناير، فإننا نشعر بقلق عميق إزاء تجدد أعمال العنف التي وقعت في شمال وجنوب دارفور في كانون الأول/ديسمبر نتيجة لتدهور العلاقات بين الحكومة وجيش تحرير السودان – فصيل (مني) ميناوي. ومنذ ذلك الحين، عملت العملية المختلطة والمجتمع الإنساني بفعالية من أجل معالجة الآثار الإنسانية وتوفير الحماية بسبب هذه الاشتباكات، التي شملت تشريد حوالي ٤٣ ٠٠٠ نسمة، منهم ١٥ ٠٠٠ تجمعوا حول مواقع الأفرقة التابعة للعملية المختلطة في شنقل طوباي وخور أبشي وشعيرية.

ولئن كانت مخيمات المشردين داخليا، مثل مخيمي زمزم ودار السلام، قد سجلت بعض الوافدين الجدد نتيجة لهذا الصراع، فمن المتوقع أن الجزء الأكبر من النزوح الجديد سيكون مؤقتا. وفي ذلك الصدد، حافظت قوات البعثة على تواجد قوي وزادت من دورياتها في القرى التي تضررت بالقتال مؤخراً، بغية تهيئة بيئة من الأمن تسمح بعودة مبكرة وآمنة للأشخاص الذين تم تشريدهم مؤخرا.

وللأسف، وفيما بدا أنه استمرار لأحداث كانون الأول/ديسمبر، تجدد العنف بين حكومة السودان وجيش تحرير السودان/فصيل ميني مِناوي، مؤخراً في ٢٤ كانون الثاني/يناير، وتحديداً في قرية ثابت الواقعة على الطريق بين الفاشر وشنقل طوباية. وتلقت البعثة أيضاً تقارير عن عملية قامت بها في نفس اليوم القوات المسلحة السودانية في قرية أبو زرقة، وتقع في نفس المنطقة. وفي ٢٥ كانون الثاني/يناير، استمر القتال في المنطقة العامة بين الفاشر وشنقل طوباية. وتشير التقارير إلى أن عناصر من جيش تحرير السودان بقيادة عبد الواحد النور (حركة تحرير السودان/فصيل عبد الواحد) وحركة التحرير والعدالة انضمت إلى جيش تحرير السودان/فصيل ميني مِناوي في تلك الاشتباكات. وأبلغ موقع فريق البعثة المختلطة في شنقل طوباية أنه سُمِعت أصوات قصف بالمدفعية. وقد أغلقت الحكومة الطريق الرئيسي بين الفاشر وشنقل طوباية في وجه كل حركة المرور.

وعليه، لم تتمكن البعثة ودوائر المجتمع الإنساني بعد من دخول المنطقة؛ وإن كنا سنواصل بذل جهودنا حتى نستطيع التحقق من الموقف، ولا سيما أثر الاشتباكات الجارية على السكان المدنيين. وحتى بعد ظهر هذا اليوم هنا في دارفور، تراجع القتال، إلا أن التوترات ما زالت قائمة، واستئناف العنف بين الأطراف المتحاربة أمر وارد.

ولئن كان من دواعي سروري أن أبلغ المجلس بأن الموظف عضو البعثة المختلطة الذي احتجز رهينة لمدة ٩١ يوماً قد أطلق سراحه في ٥ كانون الثاني/يناير بدون أن يصاب بسوء، يحزنني أننا واجهنا بعد ذلك حادثاً آخر لاحتجاز رهائن في دارفور. ففي ١٣ كانون الثاني/يناير، اختطفت عناصر مسلحة مجهولة الهوية ثلاثة بلغاريين أعضاء طاقم جوي يعمل لحساب أحد مقاولي خدمات الأمم المتحدة للنقل الجوي للمساعدة الإنسانية لدى هبوط طائرتهم في أم شلاية، غرب دارفور. والقرار الذي اتخذته خدمات الأمم المتحدة للنقل الجوي للمساعدة الإنسانية على أثر ذلك بوقف الرحلات إلى مواقع الهبوط غير المؤمّنة في غرب دارفور قد يؤثر سلباً على إمكانية الوصول إلى المواقع الميدانية النائية. وتخفيفاً لهذا الأثر، ستوفر البعثة الأمن في أماكن هبوط المروحيات في مواقع أفرقتنا بغية الحد من تعطيل العمليات الإنسانية.

من ناحية أخرى، يسرني أن أبلغ المجلس بأن البعثة في سبيلها إلى اتخاذ خطوات أخرى لتحسين حالة الوصول في دارفور. وفي اجتماع مع قادة القوات العسكرية والشرطة في البعثة المختلطة عقد في ٤ كانون الثاني/يناير، أصدرت تعليمات مشددة بأننا من الآن فصاعداً سنتخذ موقفاً أكثر صرامة ولن نعطي الانطباع بأننا نطلب الإذن للتحرك داخل منطقة مسؤوليتنا. وقد أكدت على هذه الرسالة في اجتماعي في الخرطوم في ٦ كانون الثاني/يناير مع المستشار الرئاسي غازي صلاح الدين، الذي يتولى ملف دارفور والذي أكد لي مرة أخرى سياسة الحكومة بالسماح للبعثة بحرية الحركة في جميع أنحاء دارفور. وقبل يومين، تحديداً، كررت نفس الرسالة إلى والي جنوب دارفور ووالي غرب دارفور.

ومنذئذ، لم تواجه قوافل البعثة للإمداد والسوقيات إلى جميع مواقع الأفرقة، وكذلك القوافل الإنسانية إلى خور أبيشي وشعرية وشنقل طوباية، أي عراقيل. وفي حالات أخرى، تمكنا من شق طريقنا نتيجة لموقفنا الحازم والمفاوضات الدؤوبة لقادة الدورية، كما تجلى في ٢٣ كانون الثاني/يناير عندما أُرسلت فريق دورية من وحدة شرطة مُشكّلة تابعة للبعثة وفريق قطري مشترك متكامل بين البعثة والأمم المتحدة إلى مخيم زمزم للنازحين، بالقرب من الفاشر، للتحقق من الأوضاع أثناء وبعد عملية تطويق وتفتيش قامت بها الحكومة داخل المخيم. وقد أوقفهم أفراد عسكريون يتبعون حكومة السودان خارج المخيم في البداية وسُمِح لهم بالدخول بعد فترة وجيزة، حيث أصررنا على الدخول.

ومع ذلك، لا بد لي أيضاً أن أبلغ المجلس أنه في بعض الحالات الأخرى لم يكتمل نجاحنا بعد. وعلى سبيل المثال، فحتى اليوم، لم تؤَمِّن الوكالات الإنسانية الوصول إلى دار السلام، في شمال دارفور، وهي موقع آخر للقتال الدائر مؤخراً. وحتى يوم ٢٣ كانون الثاني/يناير، منع أفراد عسكريون حكوميون دورية تحقق تابعة للبعثة من دخول دار السلام بعد أن أوشكت على دخولها. وأثيرت هذه المسألة مرة أخرى مع السلطات الحكومية، ونحن في انتظار ردها.

وقد علمت أن المجلس أبدى اهتمامه بمسألة الوصول إلى جبل مرّة. وأود أن أتطرق إلى هذه المسألة، وأن أعرض على المجلس الحالة هناك. جبل مرة عبارة عن منطقة جبلية تقع في منتصف المسافة بين ولايات دارفور الثلاث، شمال وجنوب وغرب دارفور. ولم يعد الوصول الإنساني

أو وصول البعثة إلى أجزاء كبيرة من جبل مرة منذ شباط/فبراير ٢٠١٠ - أي سنة إلا قليلاً - لأسباب منها القتال، الدائر أساساً بين القوات المسلحة السودانية وقوات حركة تحرير السودان بقيادة عبد الواحد النور. وفي مناسبات متكررة طوال عام ٢٠١٠، حاولت البعثة والوكالات الإنسانية الوصول إلى نقاط في جبل مرة لتقييم التقارير عن القتال، ولتقديم المعونة إلى المجتمعات المتضررة أساساً. وفي كل المناسبات تقريباً، منعت حركة تحرير السودان/فصيل عبد الواحد والقوات الحكومية تلك المحاولات.

مع ذلك، تمكنت البعثة وبعض الوكالات مؤخراً من الوصول إلى بعض المناطق داخل جبل مرة. وعلى سبيل المثال، في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر، وجهت البعثة دوريتين إلى المنطقتين الشرقية والغربية من جبل مرة، بما في ذلك إلى غولدو وغولو، في الجانب الغربي، وتاريي وغوسدور وتورتي، في الجانب الشرقي. وفي ١١ كانون الأول/ديسمبر، زارت دورية تحقق أخرى غولدو وغزلز وقيمت الحالة على أنها هادئة بصفة عامة.

وقد تعطلت الدوريات المزمعة إلى شرق جبل مرة من القطاع جنوب بسبب اندلاع القتال بين القوات المسلحة السودانية وجيش تحرير السودان/فصيل ميني مِناوي في خور أبيشي. ولكن، في ١٣ كانون الثاني/يناير، وصلت دورية بعيدة المدى من القطاع جنوب إلى دربيات عن طريق تسيطر عليه الحكومة. ونخطط لتوجيه مزيد من هذه الدوريات في المستقبل القريب لزيادة توسيع نطاق الوصول في المنطقة.

من ناحية أخرى، سيظل شرق جبل مرة محور تركيز لجهود البعثة والفريق القطري لفتح المجال للسماح بإيصال إمدادات الإغاثة الطارئة. وفي ٢٣ كانون الأول/ديسمبر، قامت بعثة مشتركة من البعثة المختلطة واليونيسيف لتسريح الأطفال بزيارة منطقة غولومبي. وفي ١١ كانون الثاني/يناير، وصلت بعثة مشتركة من البعثة المختلطة واليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية إلى كاغورو، في منطقة جبل سي، حيث أوصلت اللقاحات والإمدادات الطبية لحوالي ٣٠٠٠ طفل في إطار حملة تحصين روتينية معجلة. كما يوفر موقع فريق البعثة المختلطة في سورتوني، بالقرب من دارفور، المساعدة لليونيسيف في جهودها لفتح آبار مياه إضافية في الأجزاء الشرقية من جبل مرة.

ولذلك، تواصل البعثة المختلطة العمل بشكل مشترك مع وكالات الأمم المتحدة لتوسيع الوصول إلى الجزء الشرقي من جبل مرة. وتجرى مناقشات حالياً لتحديد مواقع إضافية لوجود دائم محتمل للبعثة والجهات الفاعلة الإنسانية. وتواصل البعثة أيضاً تيسير الإجراءات لتسريع تصاريح الطيران.

وإذ تواصل البعثة توجيه دوريات إلى جبل مرة، من الأهمية أن نؤكد على ضرورة أن تتوازن جهودنا فيما يتعلق بجبل مرة مع متطلبات الحماية المستمرة بعد القتال في خور أبيشي وشنقل طوباية وشعرية، بالإضافة إلى ضرورة الاستعداد لمواجهة بؤر التوتر المحتملة على الحدود مع جنوب السودان وأماكن أخرى في دارفور. وما من شك في أن جبل مرة منطقة مهمة في دارفور وستبقى أولوية في جهود البعثة المختلطة. ولكن، أود أن أذكر أعضاء المجلس بأن هناك تحديات في جميع أنحاء دارفور تتطلب جميعها تواجدنا ودعمنا الكامل.

وفي ذلك الصدد، يفصِّل التقرير الحالي (S/2011/22) بشأن البعثة المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور استراتيجية البعثة للحماية الشاملة للمدنيين. وتحدد استراتيجية الحماية تلك الأهداف والمهام التي سنضطلع بتحقيقها ومساعدة الحكومة على الوفاء بمسؤولياتها بموجب التزاماتها الدولية. إن بعض الأولويات الرئيسية لتلك

الاستراتيجية هي ألا تحافظ البعثة على تواجد قوي ومتكامل في مناطق أعمال القتال المحتملة من أجل ردع العنف – والردع مهم – فحسب ولكن أيضا توفير الحماية المباشرة والحيز الإنساني الآمن والرصد والإبلاغ الدقيق الذي يمكن التحقق منه وتوفيره على أساس مشاركة كل الأطراف. وإضافة إلى ذلك، وفي محاولة للتحسين المستمر للتأهب التشغيلي لدينا، استعرضنا استجابتنا الأولية للقتال في خور أبيشي يومي ١٠ و ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ وسندمج الدروس المستفادة في إجراءاتنا التشغيلية في المستقبل.

وكما قلت في مناسبات سابقة، بما في ذلك ما أدليت به من تعليقات لهذا المجلس، أعتقد أننا بغية تحقيق استقرار دائم في دارفور، لا بد أن نغتنم كل الفرص للاستفادة من الاتجاهات الايجابية بغية السماح للسكان المشردين باستعادة الشعور بالحياة الطبيعية وتجاوز الاعتماد على المعونة. لقد قلت دائما إنه يجب علينا الامتناع عن اعتبار الحالة الشاذة التي يعيش فيها ١,٨ مليون شخص في مخيمات للأشخاص المشردين داخليا حالة عادية. وفي ذلك الصدد، أعترف بتحسن الحوار والتعاون بين السلطات المركزية وعلى مستوى الولايات والعاملين في المجال الإنساني وبعثة الأمم المتحدة في دارفور عن طريق إعادة تنشيط الآليات التعاونية، مثل اللجنة الرفيعة المستوى بشأن دارفور واللجان على مستوى الولايات.

غير أنه إذا أريد لأي جهد في هذا الصدد أن يكون مثمرا، فلا بد أن يتوقف القتال في دارفور على الفور. إن وقوع اشتباكات مجددا خلال اليومين الماضيين تسبب على الأرجح في حالات تشرد جديدة ومعاناة للسكان المدنيين، الذين عانوا الكثير بالفعل. وسيتضح النطاق الكامل لتأثيرها في الأيام المقبلة.

لقد أجريت اتصالات مع الحكومة وجيش التحرير الوطني/فصيل ميني ميناوي، داعيا إلى ضبط النفس والوقف الفوري لأعمال القتال. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأؤكد مجددا تلك الدعوة وأحث أعضاء المجلس ممن لهم نفوذ على ممارسته حتى يتسنى لنا تحقيق وقف لأعمال القتال عاجلا وليس آجلا.

أعتذر لأنني تكلمت لفترة أطول مما كنت أنوي، لكن مرت فترة منذ تكلمت مباشرة باسم البعثة إلى أعضاء المجلس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون على قائمتي. أود الآن أن أدعو أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشاتنا بشأن الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٤٥.